

عند الاغتسال لان كفار ليسوا يطهرون بالشرايع وفي التيميم والاصح انه ياتيه ثلاث
صغرة بقا الحنطة بعد قبا الاسلام كبقا صغرة الحنث سئل ان قيل ان انسان انزل
الشيء مع الدفق والشهوة ولا يجب عليه الاغتسال فالجواب ان هذا صحيح ان ما ذكره
بل قد قال في العتبية الطاهرة انه لا ياتيه الغسل لكن الصحيح خلافه وان عليه الغسل
قال العلامة ابن السكيت في الخبر الاخر في وقت حررت ذلك سنة الخلاف ما هو في قولها
في تصنيفه الصحيح يا شيخ الفوار
اذ عرفت الشمس بها طاعت
يعني تحب غيب الشفق كما في الخبر الاخر في وقت حررت ذلك سنة الخلاف ما هو في قولها
اذ عرفت الشمس بها طاعت
او عرفت الشفق طلعت الشمس ثم ما ذكره المصنف من وجوب الغسل والوترين على ما
صاحب الكنز وان في الصحيح خلافه كما في الخبر الاخر في وقت حررت ذلك سنة الخلاف ما هو في قولها
صلاته بالقرارة لانه ادى جزاءه الصلاة مع الحدث ولو سئلت لم تعسدت ثم ان العتبية بالحق
يعتصم بها لا تعسدت بالقرارة حال مجيئه وليس كذلك الاصح قال في الزلزلة ولو قرأ القرآن
فانها واجبات الاصح الغسل لان البعض اولى ان اكثرها ان افضل قولها لان
تم في سورة الاخلاص لا يتم في سورة الاخلاص لان قولها تعسدت قرأت القرآن كما ورد في
الحدث زوى بن عويم احمد بن عبد الله بن احمد بن اسحاق الحافظ في جزله في فضل سورة الاحزاب
بسنة الرباني بن كعب رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من قرأ سورة
الاحزاب السوداء فكما قرأت القرآن وكنت له من الحسنات بعد من اشرك بالله وامن به
وبسنة اللربيع بن خيثم عن عبد الله رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم العجز احدكم
ان يقرأ نزل القرآن كل ليلة قال ومن يطبق ذلك قال قال هو الله احد فان قضى
الفانية فسدته الخمس يعني افاضت الفانية قبل السادسة وجب عليه قضاء الخمس
وان صلاها بعد السادسة لم يجز عليه القضاء عند الامام خلافا لهما لسقوط الترتيب بكمرة
الغواير والكثرة تثبت بالسادسة فاذا ثبت اسند الاولها لان الكثرة صفة قائمة بالجمع
فثبت سقوط الترتيب الذي هو حكمها مضافا الى اول الصلاة ليكون الحكم مقابلا لاعتدالها في وقت
الربيع وتجدد الزلزلة واد النظر قبل الجمعة ولهما ان الخمس وقعت فاسد لعدم الترتيب
فلا تنقلب حيزه ثم ما قاله قاسم وما قاله استحسن اصلها الحديث اي عند الوضوء
كما في الخبر وفيه كلام في سنة الكثر اقول بغير عبارة في السنة بعد كلام ثم اعلم ان المذكور

كتاب الصلاة قوله

نجس عند الامام واي يوسع واذا في زجره قويا يكون طاهرا كذا في الخبر الاخر في وقت
الشيء بالشيء يدرك وحمل النظر على الظاهر لا يستكر ذكرت بما ذكر في الخبر الاخر في وقت
العلامة الشيخ عليه من العار في وقت دمشق الشافعي ان تعسدت الله بالرحمة والفضل في كتابه
هدية ابن عاد لعباد العباد حيث قال صاحب الفتاوى فيما يتعلق باجرى على طريق في وقت
او نجاسة ان تغيب النجاسة حتى لا يراها يتوضا منه ولو لم يصب بطرف النجاسة
فان كان الماكنة لا يراها ما تحته فهو طاهر وان كان يرى فهو نجس وفي المسقط قال بعض
الماطرون قبل الماذا في الما حاريا الله وهذه المسئلة يستأنس بها لما عرفت بالظهور
في ريارنا من اعتبارها الما سيقين الدواب فلتحفظ فانها اقرب ما ظفرت به في ريل
بعد التقييد والتقييد في الكتب المعتدات وان ذلك من اهم المهمات والاسماء الا انضم
الى ذلك ما ذكره ابن القيم وفيه في فروع القاعدة الشهورة اعني قولهم المشقة تحلب باليسير
من العفو عن نجاسة العذرة وعده الحكم بنجاسة الما اذا لاق التنجيس الا بالانضال
وما ذكره في الحكم بالطهارة والاستجماع ان الما كالماء التي نجاسة تنجس ويان الما الاخر
التغير بالكت والطين والطيب وكلما تعسر صوبه عنه ولا حضرا لمولى اسعد افندي
شيخ الاسلام قاصد الى نجس جهة الشام ساهد ذلك في هذه الدار فانك على اهلها انشد
الانبياء رحمة راد احياء الله تعالى وحياه ان يقيد بتجديد جميع مجاري المياه ولقد قال لي
يوما هل ريت في الكتب ما يستأنس به في المقام فلم يجز لي الا ما نقلت عن ابن نجيم
الكلام مسألة ان قيل اجد في رسالته ما يذرع في مائة وهو نجس مع انه معتبر بالجماعة
فالجواب ان هذا غير صحيح ما تمسكوا به من عشرة اذرع مثلها ودخل فيه ما ظهر في هذا
حتى بلغ القدر الذي ذكرناه فانه يكون نجسا ونقال في جوامع الفقهاء ان ما سكر العاصي يقول
انه اذا بلغ عشرين يصير طاهرا وجواب اخر وهو ان يكون في طريق الما الذي يصل منه الى العذرة
نجاسة ولا يبر عليه وهو دليل ويجمع في العذرة فكذلك نجس قال قاضي القضاة عبد البر بن
السخنة في كتاب الذخائر الاخر في وقت قد تروهم ذلك بعضهم في ما بركة الفيل بالقاهرة فانه
ان في من طاهر او كان اكثر منه على ما عرف وما السطح مسألة ان قيل اني عرفت
امرته ولم يفتل مع وجود الماء وقدرته على استعماله وصل في وضوء وصحت صلاته
ولم يكن الاغتسال عليه فرضا فالجواب انه في جوامع امراته ثم اسلم وتوضا وصل في وقت